

دولة الجمهورية الثانية

بين الانتهاك المعرفي ..وأزمات المعلوماتية

"عن مفاوضات قرض صندوق النقد الدولي ،وسياسات البرنامج الاقتصادي الوطني"



دولة الجمهورية الثانية

بين الانتهاك المعرفي ..وأزمات المعلوماتية

"عن مفاوضات قرض صندوق النقد الدولي ،وسياسات البرنامج الاقتصادي الوطني"



مؤسسة حرية الفكر والتعبير

4 شارع احمد باشا - الدور السادس - جاردن سيتي - القاهرة

تليفون/فاكس:27926281 (202)

البريد الإلكتروني: Info@afteegypt.org

الموقع الإلكتروني: www.afteegypt.org

فريق العمل
قام بجمع وتوثيق المادة باحثي برنامج الحق فى المعرفة "شريف صادق" و"منة المصرى" ، وقام مسئول البرنامج "رؤى غريب" بالكتابة التحليلية ، وراجعه وحرره "عماد مبارك" المدير التنفيذى لمؤسسة حرية الفكر والتعبير.

تم إخراج هذه الورقة بالاعتماد برمجيات حرة، حزمة LibreOffice، وبرنامج Gimp، متصفح FireFox، نظام التشغيل Ubuntu

الملخص التنفيذي :

في ظل عودة مفاوضات صندوق النقد تطرح تلك الورقة تحليلا للأداء المعرفي والمعلوماتى للحكومة المصرية في إدارتها لمفاوضات قرض صندوق النقد على مدى الأشهر السابقة. وحتى إعلان الاتفاق المبدئي،ثم تعثرها مجددا بعد عدم قدرة الحكومة على البدء فى الاجراءات المالية والسياسات الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها، وأداؤها فى إدارة عملية وتحديد آليات ترسيم السياسات الاقتصادية والمالية فيما أطلق عليه البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، ويقدم ذلك الطرح تفنيدا لبعض المغالطات المعرفية التي روجها متخذ القرار للرأي العام في سياق تبرير وتمرير ما أقره سلفا من سياسات على رأسها اتفاقية إتمام قرض صندوق النقد الدولي، إلى جانب تسليط الضوء على دور المعلوماتية الغائبة في سياسات البرنامج الاقتصادي الوطني المرتبط بمفاوضات القرض والتي يرتكز أهمها فيما سمى بسياسات إعادة توجيه الدعم وسياسات إعادة هيكلة الضرائب ليكشف أثر أزمة المعرفة والمعلوماتية على شرعية ورجاحة وفعالية عملية صنع القرار وما ينتج عنه من سياسات وإجراءات، بما يقدم ورقة عمل تطرح بعض النتائج والتوصيات التي تبلور أهم أزمات الشفافية وتداول المعلومات في أداء الحكومة تجاه الرأي العام، وتؤسس لبعض خطوات العمل الموجهة للأطراف المعنية في مجتمع السياسات العامة - وفى القلب منه دائرة صانعي ومتخذي القرار- التي تهدف لتعزيز دور المعلوماتية في اتخاذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالمجال الاقتصادي والمالي، والضبط الموضوعي للإفصاح المعرفي الرسمي عن مجريات عملية اتخاذ القرار بما يسمح بمشاركة مجتمعية للدائرة الأوسع من الأطراف المعنية بالتأثير في توجهات تلك السياسات وأثرها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن المصري .

سياسات الاقتراض الخارجي ..خطوة أولى على طريق مجهول

فبالرصد العام للتصريحات والخطابات الموجهة من قبل حكومة قنديل وقيادات المجموعة الاقتصادية منذ تشكيلها وحتى الآن، نجد أن أحد أهم استراتيجياتها فى التعامل مع الرأي العام هو الحديث المثقل والشكاء حول ما خلفته سياسات مبارك الاقتصادية واضطرابات المرحلة الانتقالية من أعباء اقتصادية جسيمة وخطيرة تهدد الأمن الاقتصادي المصري على مدى شهور قليلة، ولم تقترن تلك المصارحات والتصريحات بحوار موضوعي وشامل وشفاف حول السياسات الواضحة والمحددة والجذرية ذات المدى البعيد للتعامل مع تلك الأزمات المتراكمة والمتشابكة، بل تركزت وفقط على قرارات شرهة للاقتراض الخارجي كأحد أهم

إجراءات الإنقاذ العاجل والذي بلغ بمرور أول شهرين من عهد حكومة قنديل - وفق تصريحات مسئولي وزارة المالية- 18 مليار دولار[1] بدعوى سد عجز الموازنة ودعم ميزان المدفوعات وإنقاذ الاحتياطي النقدي المهدد بالانقراض .

ومن ثم تصدر إتمام اتفاقية الاستعداد الائتماني لقرض صندوق النقد الدولي قلب المشهد ولب الاهتمام والترويج الحكومي بصفته المفتاح السحري لحزمة أكبر من القروض الخارجية التابعة له تتراوح بين 10 و 12 مليار دولار هي بدورها المنقذ للمشهد الاقتصادي الراهن وبداية النهضة والنمو الاقتصادي . ولكن بنظرة موضوعية أعمق نجد أن تلك الإجراءات والمفاوضات المتعلقة بإنجاز أكبر قدر ممكن من القروض - بإجماع الخبراء والاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم ومواقفهم من سياسة الاقتراض - بشكل عام ليست إلا مجرد إجراء وخطوة مرحلية تحت بند "الدواء المر والمؤلم" ،ولتجنب أن تؤدى تلك الخطوة لفخ الديون المهلك فيجب أن يوجه إنفاقه لأهداف إنتاجية واستثمارية ذات عائد اقتصادي على المدى المتوسط والبعيد، وأن تكون سياسة الاقتراض الخارجي ضمن إطار سياسات أعم وأشمل للوقاية من آثاره الجانبية، وهذا تحديدا ما أهملته حكومة قنديل فى تعاملها مع سياسات الاقتراض الخارجي .

على الجانب الآخر فقد عانى الرأي العام من التعتيم الكامل حول ما يتعلق بخطة البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادي . والاكتفاء فقط بالتركيز على البرنامج الوطني للإصلاح المرتبط بتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ،فما تم طرحه حتى الآن فيما يتعلق بالرؤية الاقتصادية قليل - أكثر من اللازم - ويعطى انطباعا على الأقل بأن ثمة اقتناعا بأن التوقيع مع صندوق النقد كفيل بحل المشكلات الاقتصادية في حين أنه يكتفي فقط بمعالجة عجز الموازنة وميزان المدفوعات والمطلوب هو انتعاش الاقتصاد وتحقيق معدل نمو مرتفع لفترة طويلة حتى يمكن تحقيق نقلة نوعية في حياة الناس وتحقيق العدالة الاجتماعية[2], وحتى فيما يتعلق بما تم إعلانه من ملامح خطة الحكومة حول مضاعفة النمو وخفض عجز الموازنة – وفق الخطة العشرية المعلنة من قبل وزارة التخطيط- التي تستهدف في مداها القصير الذي ينتهي بنهاية العام المالي الحالي تحقيق معدل نمو يقارب 4% فقد خالفه التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي نفسه فى الأسبوع الثاني من أكتوبر

---

1 اليوم السابع، 6-10-2012، العدد 495، صـ 8.
2 حوار مع د.أحمد جلال كبير الاقتصاديين السابق بالبنك الدولى لجريدة الاهرام، 5-12-2012،العدد 46020، صـ 24.

الماضي الذي أشار إلى أن معدل النمو المتوقع للاقتصاد المصري بنهاية العام الجاري لن يتجاوز حاجز الـ 2% ، مما دعي عدد من الخبراء بوصف خطة الحكومة بـ"الأوهام الحكومية "[3].

جدل أعمى لمشروطية قرض صندوق النقد :-

كانت من أهم تساؤلات الأشهر السابقة أثناء مفاوضات صندوق النقد هو مدى سلطة وهيمنة الصندوق في فرض شروط وإجراءات ملزمة للحكومة المصرية فيما يتعلق بسياساتها الاقتصادية والمالية لإتمام اتفاقية القرض ، والتي دائما ما كانت تأتى الإجابات بالنفي القاطع من قبل مسئولي الحكومة المصرية والتي أهمها أول تصريحات وزير المالية د. "ممتاز السعيد" بعد حلفه لليمين بأن: "هذا القرض مبني على برنامج اقتصادي واجتماعي أعدته الحكومة المصرية وأنه ليست هناك أية شروط" ، بالإضافة إلى تصريح رئيس الوزراء [4]د. "هشام قنديل" بأن: " الفكرة أنه ليس قرض فقط ولكن صندوق النقد يمتلك الكثير من الخبراء الدوليين في مجال التمويل والاقتصاد، فهو يقوم بمراجعة البرنامج المصري الذي تضعه الحكومة ،وبعد مراجعته يعطى رسالة واضحة للعالم كله أن هذا الاقتصاد يتعافى" ،في حين تؤكد كرستين لاجارد مديرة صندوق النقد الدولي بأن [5]" الصندوق ليس مؤسسة خيرية ولا نقوم بإعطاء منح أو دعم ولسنا في مجال تقديم المساعدات وعلينا التأكد من قدرة الدولة على السداد " ،وفى موضع أخر من ذات التصريح أكدت أن " الصندوق والحكومة المصرية أعلنا التزامهما حول القرض لكن لم يتم حتى الآن تبادل الوثائق والشروط والأحكام " . و يمتد الخط على استقامته بالتصريحات العامة والغير مدعمة بمعلومات دقيقة ومبرهنة لمدى صحة ودقة التصريحات الرسمية والتي أحيانا ما تتضارب مع تصريحات الطرف الثاني – صندوق النقد - فيما يتعلق بتفاصيل مفاوضات القرض واستخداماته، وكيفية سداده، وقيمة ونوع الفائدة ؟.... الخ.

وفى ظل تشوش الإفصاح المعلوماتى اللازم والملائم للحكم على حقيقة مشروطة الصندوق من عدمها ، حيث أن الأمر الوحيد الذي يمكن أن يجيب بالنفي أو الإيجاب على ذلك السؤال ليس إجابة مسئولي الطرفين وإنما هو إتاحة مسودة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي التي تم إعدادها للإطلاع العام قبل "استشارات" وإطلاع الفريق الفني لصندوق النقد ، فهو المعيار الموضوعي الوحيد الذي من الممكن أن يوفر الإجابة الدقيقة

3 جريدة التحرير، 25-10-2012، العدد 481، صـ 11.
4 المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيسة صندوق النقد الدولي في 22-8-2012 .
5 جريدة روز اليوسف ،7-10-2012 ، العدد 2238، صـ 4 .

والمبرهنة على ذلك التساؤل ، ولكن لم تستجب الحكومة المصرية للمطالبات المستمرة بضرورة نشره من جانب[6] ، ولم نلمس الحرص الكافي من جانب صندوق النقد فى التأكد من مدى التزام الحكومة المصرية بالشفافية وكسب الدعم المجتمعي لسياسات وإجراءات البرنامج[7] .

و لم يتسن للمهتمين والرأي العام الإطلاع على اى من تصورات وخطط البرنامج الاقتصادي إلا بعد إعلان كل من الحكومة وصندوق النقد التوصل لاتفاق تمهيدي - على مستوى الخبراء - حول اتفاق استعداد ائتماني بقيمة 4.8 مليار دولار أمريكي[8] ، حيث تلاه نشر عدد من الوثائق الشارحة للتصورات العامة للخطة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة على المدى القصير والمتوسط والطويل من الموقع الرسمي لوزارة التعاون الدولي ، والموقع الرسمي لرئاسة الوزراء، بالإضافة إلى نشر البرنامج الإصلاحي للحكومة المقدم إلى صندوق النقد. [9]

وفى ظل الافتقار للشفافية ومستوى الإفصاح الملائم ،والتصريحات العامة الغير مفصلة ، كان لزاما أن نعود لقراءة سريعة لتجربة الماضي القريب حول تجربة أولى مفاوضات الاقتراض من صندوق النقد الدولي بعد ثورة يناير والتي أدارها د. سمير رضوان وزير المالية حينها ،فبتأمل ظروف المفاوضات وما أدت إليه من نتائج وشكل الاتفاقية والتزامات الطرفين نجد أن تجربة 2011 امتلك فيها الجانب المصري هيمنة أوسع ساندته فيها بشكل كبير أجواء انتصار ثورة يناير وهرولة النظم الدولية بشكل عام لتقديم كافة أدوات الدعم والمساندة ومن بينهم إدارة صندوق النقد الدولي من جانب ، ومن جانب آخر ساهمت الطبيعة التكلفية للحكومة المصرية بصفتها حكومة تسيير أعمال في فترة انتقالية وظروف حكم استثنائية بشكل كبير في مدى تساهل الصندوق وإقباله على تقديم الدعم المالي لمصر , وبسقف مفاوضة أدنى كثيرا وتوغل محدود فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية مقارنة بما يتفاوض عليه في الغالب صندوق النقد في حالات الاستقرار السياسي .

---

6 راجع البيان الصحفى الصادر عن برنامج الحق فى المعرفة: تساؤلات حول قرض صندوق النقد الدولي والإجابات المشوهة ،1-11-2012
7 راجع رسالة من الأحزاب والمجتمع المدني والحركات النقابية والسياسية بشأن قرض صندوق النقد الموجهة الى هشام قنديل وكرستين لاجارد ، 12-11-2012 .
8 البيان الصحفى لصندوق النقد رقم 446/12 بتاريخ 20 نوفمبر 2012 ، البيان الصحفى الصادر عن مكتب رئيس الوزراء 20 نوفمبر 2012 .
9 منشور بتاريخ 28-11-2012 على موقع بوابة الاهرام الالكترونى ، http://gate.ahram.org.eg/News/277838.aspx

فقد تركزت استخدامات القرض على بنود محددة حددتها الخطوط العريضة التي وضعتها الحكومة المصرية لموازنة 2011 فى ذلك الحين ، وما رأته الحكومة ضرورة ملحة للاستجابة لمطالب آنية وملحة وتعجز عن دعمها الموازنة ، حيث صرحت السيدة راتنا ساهاى – نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الصغرى في ذلك الحين- أن "الدعم المالي من الصندوق سيساعد على تمويل زيادة الأجور التي يدفعها القطاع العام للموظفين في أدنى الدرجات الوظيفية والتوسع في برنامج تشغيل العمالة ، وكان سيوجه لدعم خطط زيادة الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والإسكان الإقتصادى "[10] ، إلى جانب التزام الحكومة المصرية ببعض الإجراءات الضريبية التي تساعد على تعزيز العدالة وزيادة الإيرادات ،وبعض الإجراءات المتعلقة بتحسين نشر البيانات وزيادة الشفافية .

وذلك على عكس ما نجده في تجربة 2012 حيث لم نعلم تحديداً -حتى الآن- الاستخدام المحدد لما سوف يقدمه الصندوق من دعم مالي لسد عجز الموازنة ، وبالإطلاع المقارن على بيان الاتفاق التمهيدي ل 2011 و 2012 ، نجد أن بيان 2011 أفرد المساحة الأوسع لما سوف يقدمه الصندوق من دعم , والإشارة بقوة إلى توجهات تعزيز العدالة الاجتماعية فى برنامج الحكومة المصرية، أما فيما يتعلق بتطبيق السياسات الأوسع وذات المدى الأبعد الخاصة بالإصلاحات الهيكلية لتخفيض عجز الموازنة ورفع الكفاءة المالية العامة على المدى المتوسط -المرتبطة ارتباط وثيق بروشتة سياسات الصندوق - فقد تم الاكتفاء بتوضيح ساهاى في ختام البيان أن"الصندوق يتفق مع الحكومة المصرية في رأيها من حيث عدم إمكانية تنفيذ هذه الإصلاحات بشكل فوري في سياق هذا الاتفاق نظرا للحاجة إلى عمل تحضيري إضافي يضمن وجود شبكة فعالة للضمان الاجتماعي توفر الحماية للأسر محدودة الدخل ، وتفهمه أن الحكومة تنتوى إعداد خريطة طريق تسهل تنفيذ هذه الإصلاحات في المستقبل [11]".

أما في بيان 2012 فقد أفرد بكامله لما تعهدت به الحكومة من سياسات متعلقة بالإصلاح الهيكلي للمالية العامة ،والسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف، وإجراءات ضمان بيئة عادلة ومنافسة للإعمال الاستثمارية من خلال برنامجها الإقتصادى , وأثر ذلك في معالجة الكثير من تحديات مصر الملحة ،والتي بمقتضاها أختتم البيان بتصريح أندرياس باور – رئيس بعثة الصندوق ورئيس قسم الشرق الأوسط وشمال

10 نشرة صندوق النقد الدولى الالكترونية(حوار مع راتنا ساهاى): الصندوق لايزال ملتزما بدعم مصر،30-6-2011،صـ 2.
11 نشرة صندوق النقد الدولى الالكترونية (الربيع العربى):الصندوق يحدد خطة لدعم مصر بقيمة 3 مليارات دولار ،5-6-2011 ، صـ 2 .

أفريقيا- أن " صندوق النقد يسعى لتوفير الموارد المالية والمساعدات الفنية فى مجالات المالية العامة والجوانب المالية والإحصائية[12] " .

و بمقارنة أ.رضا عيسى الباحث الإقتصادى[13] والمتابع لمفاوضات صندوق النقد مع الحكومة المصرية فقد أكد أن برنامج الجنزورى كان أكثر شفافية ووضوحا للرأي العام حول ما سيتم اتخاذه من إجراءات والخطوات المتبعة لتنفيذها ، فكل ما قدمته حكومة قنديل من وثائق شارحة هي – مجرد- معلومات مبهمة وشديدة العمومية.

ملاحظة لازمة

إشكاليات سياسات البنك و صندوق النقد الدوليين لإتاحة المعلومات: -

مرت سياسات إتاحة المعلومات لدى صندوق النقد و البنك الدولي بمراجعات عدة من منظمات عالمية و محلية أبدت فيها تحفظاتها حول تلك السياسات و فندت إشكاليات و انتهاكات تلك السياسات للمعايير الدولية للحق في المعرفة و حرية تداول المعلومات بالإضافة إلى مراجعات من قبل إدارة مراجعة السياسات و الإستراتيجيات لديهم والتي كان آخرها في 2009 حيث صدر بعدها سياسات جديدة في 17 مارس 2010.[14]

فقبل أخر مراجعة في 2009 بينت منظمة Global Transparency Initiative[15] في أكثر من تقرير خروقات و مشكلات كبرى متعلقة بسياسات الشفافية لدى صندوق النقد[16] و التي تتنافى مع مبادئ ومعايير الحق في المعرفة و حرية تداول المعلومات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية [17].

12 البيان الصحفى لصندوق النقد رقم 12/446 بتاريخ 20 -11-2012.
13 فى اتصال هاتفى مع قناة On TV يوم 11-12-0-2012.
14 Toby McIntosh, New IMF Disclosure Policy Goes in To Effect, 16 march 2012, http://www.freedominfo.org/2010/03/new-imf-disclosure-policy-goes-into-effect/
15 http://www.ifitransparency.org/
16 راجع سياسات البنك الدولى المعنية باتاحة الحصول على المعلومات
17 دراسة حول حرية تداول المعلومات, رداسة مقارنة, مؤسسة حرية الفكر و التعبير, 2011, صفحة 17

حيث أكدت في إحدى دراساتها [18] أن سياسات صندوق النقد الدولي لإتاحة المعلومات لا تتسق إلا مع 4 معايير لإتاحة المعلومات, من أصل تسعة. منها على سبيل المثال ما يتعلق بحق الوصول للمعلومات حيث أن سياسات صندوق النقد لا ترسخ لهذا الحق و لم تشير إلية, فهي نصت على الإتاحة و الإفصاح عن أربع وعشرون نوع من الوثائق فقط، أما فيما عداها فلم تشر إلى آليات محددة يمكن الوصول إليها من خلالها حيث يحق للفرد أن يصل إلى تلك الوثائق فقط و لا يحق له الوصول إلى غيرها من الوثائق أو حتى طلب معلومات منفردة لم تتضمنها تلك الوثائق.

أما بعد أخر مراجعة في 2009 و مع بداية تطبيق سياسات الشفافية الأخيرة في 17 مارس 2010, ركز المتخصصون تحفظاتهم على افتقاد سياسات صندوق النقد و البنك الدولي على مدى إلزامية الدول الأعضاء بمكاشفة التقارير و الاستشارات التي تدور بينهم. فإن أكثر من 10% من التقارير و الوثائق يتم حجبها بسبب عدم موافقة الدول الأعضاء على كشفها و الإفصاح عنها و من أكثر الدول الحاجبة لتلك المعلومات و البيانات هي الصين, البرازيل و دول الشرق الأوسط[19]. ومن أمثلة التقارير و البيانات المتروك مكاشفتها و الإفصاح عنها للدول هو تقرير "المادة الرابعة" المعنى بالتقارير الرقابية و التقارير الاستشارية السنوية التي يصدرها البنك الدولي للدول الأعضاء بعد الاجتماع معهم.[20] والتي كانت تعامل بسرية حتى قام صندوق النقد في عام 1997 بنشر ملخص أحد تقارير الدول ،لكن بالرغم من ذلك فمازالت تمنح الدول مساحة أن تختار الكشف أو الإفصاح عن تلك التقارير من تلقاء نفسها من باب حرية تداول المعلومات و التمكين المجتمعي, دون إلزام أو إجبار تنص عليه سياسات الصندوق .

وعلى مستوى جمهورية مصر العربية فإن أخر التقارير الاستشارية السنوية التي تم نشرها كان تقرير 2010 [21] أما بعد ذلك لم يتم نشر أو تداول أي تقرير والذي يعد انتهاكا لحرية تداول المعلومات خاصة

18 دراسة مبادرة الشفافية العالمية حول حق المعرفة في سياسات صندوق النقد الدولي, كيفية تطوير سياسات الشفافية, أكتوبر 2008, http://www.ifitransparency.org/uploads/7f12423bd48c10f788a1abf37ccfae2b/IMF_Transparency___Policy_Briefing___Final.pdf

19 توبي مكينتوش, IMF Barely Modifies Disclosure Policy, 9 يناير 2010, /http://www.freedominfo.org/2010/01/imf-barely-modifies-disclosure-policy

20 دراسة جامعة سيتون هول, لمارتن أدواردز, كيلسي كوليدج, داريا بريستون, "من يفصح؟ الشفافية و صندوق النقد الدولي, المادة الرابعة و الإستشارات" 16 ديسمبر 2011, ص 2

21 التقرير الإستشاري, العاملين بصدوق النقد الدولي, لجهورية مصر العربي, عام 2010, http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr1094.pdf

في ظل مفاوضات الحكومة المصرية حول الاقتراض من صندوق النقد فضلا عن أن الصندوق لم يمارس اى دورا إيجابيا في حث الحكومة المصرية على نشر وإتاحة تفاصيل البرنامج الإقتصادى للقرض ومضامين المشاورات و الاجتماعات التي جرت بين الحكومة و إدارات صندوق النقد الدولي و مجالسه ،و بالتالي لم تتعرض إلى حوار مجتمعي كاف يضمن توافر إرادة مجتمعية ورسمية مشتركة .على الرغم من تصريح إدارة العلاقات الخارجية لصندوق النقد الدولي في بيانها الصحفي رقم 446/ 12 أن: " الدعم المحلي والدولي الكبير يعد أمرا جوهريا لتنفيذ السياسات المخطط لها بشكل ناجح...[22]" مما يطرح التساؤل حول كيف يحظى القرض وسياساته المرتبطة بالدعم المحلي المشروط من قبل الصندوق دون الاهتمام بضمانات وآليات تتيح حوار مجتمعي مبني على مبادئ حرية تداول المعلومات.

وهم رفض شرط "تعويم الجنيه" وارتباطه بالتضخم:-

تمارس الحكومة المصرية مغالطات معرفية واسعة فيما يتعلق بقرار تحرير سعر صرف الجنيه ، فقد اهتمت بتصدير رفضها للقرار المباشر بتحرير سعر الصرف للتدليل على أنه لا مشروطة لصندوق النقد , وأسقطت من تصريحاتها بيان أثر مجمل ما التزمت به من إجراءات أخرى توازى قرار تخفيض سعر الجنيه ، حيث صرح وزير المالية بأن "سؤال الصندوق كان مجرد أخذ رأى وهذا الرفض دليل قاطع على أنه لا مشروطية في برنامج قرض الحكومة كما يزعم الكثيرون"[23]، **لكن** لم يخبرنا وزير المالية عن أثر مجمل السياسات الأخرى التي تم اعتمادها في البرنامج الإقتصادى بالمناقشة مع خبراء الصندوق وما لها من أثر مماثل على سعر الجنيه وربما أكثر سوءا من القرار المباشر بخفضه ، فمن **الجانب الأول** فإن إجراء رفع الدعم عن الوقود له تأثير سلبي على الاقتصاد يعادل أثر القرار المباشر بتحرير سعر صرف الجنيه ،لأن رفع الدعم خاصة دعم الطاقة يعنى بطريقة أو بأخرى تخفيض قيمة الجنيه المصري لأن جميع عناصر التكاليف في مصر سوف ترتفع خاصة أن الوقود من السلع القائدة لعجلة التضخم فرفع أسعار الكهرباء والغاز يعنى أن كل السلع والخدمات التي تدخل في إنتاجها عناصر الطاقة سترتفع بالكامل وبالتالي سوف تحدث موجة جديدة من

22 صندوق النقد الدولي يتوصل إلى اتفاق تمهيدي على مستوى الخبراء مع مصر حول اتفاق استعداد ائتماني (بقيمة 8.4 مليار دوالر أمريكي), بيان صحفي رقم 12/446, 20 نوفمبر 2012, http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2012/pr12446a.pdf

23 روز اليوسف 18-9 – 2012 ،العدد 2222، صـ 3.

التضخم[24] . ومن **جانب ثان** أنه بتنفيذ الاقتراض سيلتزم البنك المركزي بطباعة نقدية موازية تبلغ 30 مليار جنيه دون أن يقابلها إنتاج مما سيتسبب في أثار تضخمية وتآكل قيمة الجنيه [25]. **والجانب الثالث** هو تعهد الحكومة بعدم المساس بأسعار صرف الدولار وتركه يتحرك وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق ودون تدخل من البنك المركزي كأحد أهم الأفعال المُسّبقة للموافقة النهائية من مجلس إدارة الصندوق على القرض[26] , يعتبر قرار بديل عن قرار تحرير سعر صرف الجنيه .

هل حقا الاقتراض الخارجي تكلفته أقل؟؟ : -

اهتمت الحكومة المصرية أيضا بتصدير ميزة التكلفة الأقل للاقتراض الخارجي - في مقابل الاقتراض الداخلي الذي وصلت نسبة فوائده ما بين 17:16% - كأحد أهم مبررات تفضيله . لكن ما لم يتم توضيحه هو أن فائدة قرض صندوق النقد الدولي ذات نسبة متغيرة وليست ثابتة .حيث أن تكلفة القرض محسوبة على سعر الصرف الحالي فعلى سبيل المثال فإن تكلفة كل مليار دولار من القرض على الموازنة العامة للدولة تبلغ حاليا 6 مليارات جنيه . لكن عند السداد قد تصل إلى 7 مليارات جنيه حال ارتفاع سعر الدولار إلى مستوى 7 جنيهات ما يعنى أن تكلفة القرض على الموازنة المصرية ستصل إلى أضعاف التكلفة المعلنة حاليا وهى 1.1% بل قد ترتفع عن تكلفة الاقتراض الداخلي .

التصنيف الائتماني " فزاعة العصا ووهم الجزرة " :-

على الرغم من أهمية التصنيف الإئتمانى وتأثيره , إلا أن الأزمة تكمن في إصرار التصريحات الرسمية على أن البوابة الوحيدة والممكنة لتصنيف ائتماني أفضل لمصر هو بشهادة ضمان صندوق النقد وإتمام اتفاقية القرض بما يتبعه من سياسات مالية واقتصادية محددة وفقا لرؤيته . وفى ظل متابعة الخطاب الحكومي خلال الأشهر الماضية كان من أهم الأسباب والدوافع التي تم تصديرها للرأي العام هو الأثر الإيجابي لإتمام ذلك القرض على درجة التصنيف الائتماني للدولة المصرية أمام العالم وما له من أثر في القدرة على إنجاز الكم الأكبر من القروض الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية[27] .

24 أسامة عبد الخالق خبير اقتصادى،تصريح لجريدة العالم اليوم، 15-10-2012، صـ 3.
25 عبد المطلب عبد الحميد (أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات) ،جريدة الاقتصادية،2-12-2012،العدد 281،صـ 12.
26 تصريح لـ د.فخرى الفقى (مساعد المدير التنفيذى لصندوق النقد)،حوارلجريدة الاقتصادية، 2-12-2012،العدد 281،صـ 17.
27 تصريح وزير المالية ممتاز السعيد : جريدة المصرى اليوم تاريخ 9 سبتمبر 2012

وعلى العكس من ذلك نجد على سبيل المثال أن وكالة ستاندر آند بورز للتصنيف الإئتمانى كانت بالفعل قد حذفت مصر من قائمة المراقبة حسب تصريح د.هشام قنديل[28] رئيس الوزراء فى 3 أكتوبر 2012 اى قبل توقيع الاتفاق المبدئي مع صندوق النقد الدولي في 20 نوفمبر 2012 ليستقر عند النقطة (BB) قبل التوقيع علي القرض، ثم خفضته ثانيا إلى (B-) في ديسمبر الماضي نظرا لما شهدته مصر من تطورات أخيرة أضعفت الإطار المؤسسي وما شهده المسار السياسي من زيادة الاستقطاب الذي يقلل ويقضى على عملية صنع السياسة. مما يعني انه لا علاقة حتمية بين إتمام القرض ودرجة التصنيف الائتماني كما يروج لذلك من قبل مسئولي الحكومة .

ومن جانب آخر بالنظر إلى أهم عوامل التحليل المالي التي تعتمد عليها المؤسسات العالمية في تحديد درجة التصنيف الإئتمانى للدول وهو توازن الإيرادات والموارد المالية والتدفقات النقدية , فليس بالضرورة أن تكون روشتة سياسات صندوق النقد هي الطريق الوحيد لتحقيق التصنيف الإئتمانى حتى لو كان بدعوى أنه الطريق الآني والعاجل لإنقاذ وضع اقتصادي متدهور، ولو سلمنا بأنه الطريق العاجل الوحيد فلم تقدم الحكومة فى المقابل إجابات واضحة ومفصلة عن الطريق الموازى الطويل وكيف ستتعامل مع تزايد الضغط على الموازنة العامة للدولة ؟ في محاولةً منها – فيما بعد - للوفاء بأقساط الديون المستحقة عليها .

لنجد الخطابات الرسمية -لمسئولي الحكومة - بممارستها مغالطة الربط بين تحسن التصنيف الائتماني وإتمام القرض قد جعلت من درجة التصنيف الإئتمانى عصا مؤلمة تهدد ملاءة الدولة على ساحة الاستثمار والاقتراض الدولي ،ولا يملك أن يجعلها جزرة شهية إلا صندوق النقد الدولي بسياساته المالية والاقتصادية.

مما يطرح تساؤل واضح حول مدى مصداقية وموثوقية الخطاب الحكومي في ظل ما أعتمده من آلية المغالطة المعرفية والنقص المعلوماتى في التعامل مع الرأي العام لحمله على تمرير سياسات مجتزأة وقصيرة النظر بما قد يضلله ويشوش عليه وينتهك حقه في المعرفة الكاملة التي يستطيع في ضوئها دعم أو نقد السياسات المعلنة وتأثيرها على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ،وبالإضافة إلى ذلك التساؤل الذي تطرحه الفقرات السابقة فإن الفقرات التالية تتعرض بشيء من التفصيل للسياسات الاقتصادية التي تضمنها البرنامج

28 مجلة الاهرام الاقتصادى 15-10-2012.

الوطني لتؤكده وتضيف إليه تساؤلات حول أزمات المعلوماتية المتعلقة بتنفيذ سياسات البرنامج ومدى فعالية وايجابية أثرها المتوقع .

تضارب التصريحات الحكومية سياسة عامة فى إدارة ملف قرض صندوق النقد

كان تضارب التصريحات هو السمة الأساسية على مدى الأشهر السابقة سواء بين المؤسسات الحكومية المختلفة، وبين الحكومة وصندوق النقد الدولى حول حقائق ومجريات المفاوضات ، ونستعرض فى التالى أهم ممارسات تضارب التصريحات من خلال الرصد التوثيقى للتصريحات الصحفية للأطراف المعنية المختلفة فى الفترة من منتصف شهر يناير الماضى وحتى نهاية مارس، فيما يتعلق بعودة المفاوضات من عدمها، وما أثير حول عرض صندوق النقد لقرض تمويلى سريع كبديل عن عدم امكانيته الموافقة على القرض الأساسي، ومضمون وحقيقة التعديلات التى تجريها الحكومة المصرية على البرنامج الاقتصادى الوطنى .

الجدل حول عودة استئناف المفاوضات

أثير في الصحف انه سيتم وصول بعثة صندوق النقد الدولى فى 17 يناير 2013 لاستكمال المفاوضات لاتمام حصول مصر على القرض وهو ما نفاه وزير التخطيط والتعاون الدولى[29]، فى حين أن كريستين لاجارد[30] مدير عام صندوق النقد الدولى أكدت أنه يجرى مفاوضات ايجابية ثم أكد مسئول آخر بصندوق النقد الدولى هو مسعود أحمد[31] مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أن بعثة الصندوق تراجع فى مصر الاجراءات الاقتصادية، الأمر الذى يؤكد أن البعثة موجودة فى مصر بالفعل ويناقض تصريح وزير التخطيط[32] بأن البعثة سوف تزور مصر قريبا.

ثم أثير أن البعثة ستصل القاهرة في منتصف شهر فبراير[33] إلى أن صرح وزير المالية[34] بانه لم يتم توجيه دعوة للبعثة حتى تنتهى الحكومة من مراجعة البرنامج الاقتصادى، ثم يأتى تصريح رئيس الوزراء د.هشام

29 اخبار اليوم ص 4 العدد رقم 3558 تاريخ 12 يناير 2013
30 الأهرام ص 2 العدد رقم 46065 تاريخ 19 يناير 2013
31 المصرى اليوم ص 1 العدد رقم 3142 تاريخ 20 يناير 2013
32 الوفد ص 6 العدد رقم 8087 تاريخ 23 يناير 2013
33 المصرى اليوم ص 2 العدد رقم 3148 تاريخ 26 يناير 2013
34 الاخبار ص 3 العدد رقم 18972 تاريخ 1 فبراير 2013

قنديل[35] بأن توجيه الدعوة ستتم خلال أيام، ثم يصرح مرة أخرى[36] في منتصف فبراير بأن المفاوضات مع الصندوق ستكون الشهر القادم أي شهر مارس، على عكس ما صرح به ويليام مواري المتحدث الرسمى باسم صندوق النقد الدولى[37] بأنه لم يتم اتخاذ قرار استئناف مفاوضات القرض بعد، إلى أن وصل أخيرا وفد صندوق النقد الدولى[38] برئاسة مسعود أحمد لإجراء مباحاثات حول برنامج الإصلاح أعقبه تصريح أحد المسئولين الحكوميين[39] بأن البعثة الفنية موجودة في مصر بالفعل من يوم 17 مارس نافيا ما تروجه الجهات الحكومية بأن مصر مازالت تنتظر البعثة الفنية، ثم يأتى تصريحا آخر يؤكد وصول البعثة الفنية واستئناف المفاوضات[40] مع الصندوق حول القرض مرة اخري في 3 ابريل !!

القرض السريع

ووسط الجدال السائد حول عودة مفاوضات قرض صندوق النقد الدولى من عدمها نشر تصريح للمتحدثة باسم صندوق النقد الدولى وفاء عمر أن بإمكان الحكومة المصرية الحصول علي مساعدة مؤقتة (أداة تمويل سريعة)[41] وأكد بعدها وزير المالية[42] في تصريح له أن الحكومة لا تميل إلى عرض صندوق النقد الدولى لأن مشكلاته أكبر من فوائده، ليتضارب تصريح وزير المالية برفض هذه الآلية السريعة وما بين انتشار تسريبات بان الحكومة تدرس العرض.[43] وفى اثناء زيارة وفد صندوق النقد النقد الدولى اشار مجلس الوزراء الى ان لقاء وفد الصندوق لم يتطرق الى حصول مصر على قرض طارئ بقيمة 750 مليون دولار[44] ، الى ان نُشر تصريح لأحد المسئولين الحكوميين يفيد بأن مصر لم ترفض القرض العاجل رسميا[45] واأوضح أنه على الرغم من تصريحات أعضاء فى الحكومة عن رفضه الا ان الحكومة لم تُبلغ صندوق النقد الدولى عن رفضها للقرض السريع رسميا وقد اعلن السفير علاء الحديدى المتحدث الرسمى باسم مجلس الوزراء[46] أن قرض الطوارئ لم يطرح فى المفاوضات ولكن تم تداوله فى بعض التحليلات كأحد الحلول المطروحة ولكن

35 الشروق ص 3 العدد رقم 1469 تاريخ 9 فبراير 2013
36 الوفد ص 3 العدد رقم 8107 تاريخ 15 فبراير 2013
37 الوطن ص 3 العدد رقم 307 تاريخ 2 مارس 2013
38 المصري اليوم ص 9 العدد رقم 3198 تاريخ 17 مارس 2013
39 الشروق ص 2 العدد رقم 1511 تاريخ 23 مارس 2013
40 الشروق ص 11 العدد رقم 1522 تاريخ 3 ابريل 2013
41 الشروق ص 10 العدد رقم 1501 تاريخ 13 مارس 2013
42 التحرير ص 6 العدد رقم 619 تاريخ 13 مارس 2013
43 المصرى اليوم ص 8 العدد رقم 3194 تاريخ 13 مارس 2013
44 الجمهورية ص 11 العدد رقم 21633 تاريخ 21 مارس 2013
45 التحرير ص 6 العدد رقم 627 تاريخ 21 مارس 2013
46 الشروق ص 1 العدد رقم 1520 تاريخ 1 ابريل 2013

لم يتم عرضه على الصندوق، وهذا يؤكد عدم رفض الحكومة لعرض صندوق النقد الدولى بالحصول على قرض الطوارئ أو ما يسمى بالقرض السريع !!

تعديل البرنامج الاقتصادي والاجتماعى

صرح مسئول حكومي في وزارة المالية أن بعثة صندوق النقد الدولى قد طلبت من الحكومة المصرية اعداد برنامج إصلاح جديد للاقتصاد المصرى يتضمن تطويرا للبرنامج الذى سبق تقديمه الأمر الذى نفاه د.أشرف العربى[47] وزير التخطيط والتعاون الدولى وأكد ان صندوق النقد الدولى لم يطلب برنامج اصلاح جديد، الى ان أعلن وزير المالية[48] د.المرسى حجازى انه ستجرى بعض التعديلات على خطة الاصلاح الاقتصادى المقدمة لصندوق النقد الدولى دون ذكر اسباب التعديل في الخطة، الامر الذى يثير الشك والجدل في أن عملية التعديل جاءت بطلب من صندوق النقد الدولي، ليصرح بعدها وزير المالية[49] أن د.محمد مرسى رئيس الجمهورية قد طالب بإدخال تعديلات فى ضوء التطورات التى تشهدها مصر ونتائج الحوار المجتمعى وأكد ذلك تصريح وزير التخطيط[50] بأن التعديلات سببها أن يحظي البرنامج بتأييد مجتمعى واسع، ثم يأتى تصريح مسئول حكومي[51] بعدم رضا صندوق النقد الدولى عن برنامج!!

---

47 اخبار اليوم ص 4 العدد رقم 3558 تاريخ 12 يناير 2013
48 الاخبار ص 3 العدد رقم 18958 تاريخ 16 يناير 2013
49 الجمهورية ص 1 العدد رقم 21585 تاريخ 1 فبراير 2013
50 روز اليوسف ص 3 العدد رقم 2344 تاريخ 7 فبراير 2013
51 المصرى اليوم ص 18 العدد رقم 3189 تاريخ 8 مارس 2013

عن سياسات البرنامج الاقتصادي والاجتماعي ....

"*ينبغي أن نرى كيف يكون رد فعل الناس على الإجراءات..أنا واثق أن كثيرا منهم سيكون رد فعله ايجابيا،ولكن بالطبع قد نواجه بعض الصعوبات ..لذا ستكون المسألة مرنة*" تصريح هشام قنديل لوكالة رويترز[52]

جاء ذاك التصريح تعقيباً عما سرده رئيس الوزراء من مجموعة إجراءات ستقوم باتخاذها الحكومة المصرية خلال الفترة المقبلة كإعادة توجيه ومراجعة دعم الطاقة والسلع التموينية ،وتعزيز عائدات الضرائب والتي من شأنها معالجة أزمة عجز الموازنة على مدى العامين المقبلين ، ويلخص التعقيب التوجه الأعمق لحكومة قنديل في التعامل مع المجتمع بوصفه مساحة للتجربة والاختبار وقياس ردود الأفعال لما يُتخذ من سياسات وإجراءات ، دون مراعاة لأدنى معايير الشفافية الفعالة ، و يتضح أيضا أن مفهوم حق المواطن فى المعرفة يقتصر وفقط عند حد الإخبار والإعلام بما سيتخذ من إجراءات ، دون الاعتبار لأهمية المراجعة والتقييم للرأي العام حول قبوله لتنفيذ تلك الإجراءات وما يطرحه من بدائل يمكن أن تكون معالجة لنفس الأزمات التي تُروج لها الحكومة . وحتى بتدارك متخذي القرار لذلك الأمر بتجميد موجة قرارات التعديلات الضريبية ورفع أسعار بعض أنواع الطاقة فى ديسمبر الماضي حتى طرحها لما سمى بـ"الحوار المجتمعي" فهو يؤكد على اعتماد سياسة الحوار اللاحق مما يضعه بشكل كبير فى خانة الامتصاص السياسي لمعارضة القرار من أجل تمرير أكثر هدوءا، وليس حوارا حقيقيا يجريه متخذي القرار بأفق مفتوح يقبل التعديل والتبديل.

بالإضافة لذلك فقد أعترى الخطاب الحكومي المروج لسياسات البرنامج الإقتصادى والاجتماعي نفس أزمات التصريحات المتعلقة بمفاوضات قرض صندوق النقد ، فاستمرارا لآلية المغالطة المعرفية فقد ارتكبت الحكومة المصرية في التوضيح للسياسات التقشفية اختزالا للمفهوم والتطبيق الحقيقي لتلك السياسات ،وروجت للزيادات وتعديلات النسب الضريبية على أنها إعادة هيكلة جذرية للنظام الضريبي ، كما افتقدت إجراءات إعادة توجيه دعم المواد البترولية والطاقة الكهربائية إلى الكثير من المعلومات التي ساهمت

52 حوار لرويترز يوم 9-9-2012 نشرته جريدة التحرير بتاريخ 11-9-2012، العدد 437، صـ 4 .

فى التشويش وإثارة الاضطراب الاجتماعي بما تركته من مساحة التوقعات والتكهنات بما أعرض متخذو القرار عن الإفصاح عنه بشكل كامل .

سياسات تقشفية عرجاء :-

يتضح من البرنامج الوطني أن التوجه العام للحكومة المصرية لمواجهة أزمة عجز الموازنة هو حزمة من السياسات والإجراءات التقشفية التي تستهدف تقليص الإنفاق وتعظيم الإيرادات ، وبغض النظر عن عدم ملائمة السياسات التقشفية لأوضاع الكساد الإقتصادى بشكل عام ، فما يعنينا ليس تفنيد توجه السياسات ومدى ملائمتها من الناحية الاقتصادية بقدر ما يعنينا في السطور التالية مدى شفافية وتوازن وموضوعية تطبيق السياسات والمعايير التي تم على أساسها اختيار آلية تطبيق معينة دون أخرى.

فنجد أن متخذي القرار قد اختزلوا وروجوا لمفهوم السياسة التقشفية فى أنه تخفيض نسبة الإنفاق الاجتماعي –وفقط- المتعلق بما أسمته بإجراءات إعادة توجيه الدعم ، ولم نجد سياسات موازية تمثل توجهات التقشف في إعادة هيكلة وترشيد الإنفاق الحكومي و يمكن تطبيقه بشكل أسرع وأكثر فعالية دون تكاليف اجتماعية واسعة والذي طالما عانى الجهاز الحكومي من إهدار كبير , وأدارته آليات خفية للفساد وجماعات السلطة والمصالح داخل الجهاز الحكومي ،وحتى عند التصريح بتقليص إعتمادات باب شراء السلع والخدمات بنسبة 10% إلا أنه تم فتح باب خلفي بالسماح لكل وزارة بأن تعد مقترحاتها بزيادة مواردها الذاتية من خلال الجهات التابعة لها[53] دون أي إيضاحات عن معايير وضوابط تلك الزيادات ومن سيتحمل أعبائها ؟ ، وهل ستكون إضافة لحسابات الصناديق الخاصة التي ما زالت تحاصرها علامات الاستفهام حول نزاهة وشفافية إدارتها .

أما فيما يتعلق بسياسات إعادة توجيه الدعم ، وإعادة هيكلة النظام الضريبي فقد تعرضت فى الترويج لها لنفس آليات الاختزال والمغالطة .

53 تصريحات عن وزارة المالية ، جريدة العالم اليوم ، 5-10-2012، صـ 3.

أولاً : جهل معلوماتي ومغالطات حول سياسة إعادة هيكلة النظام الضريبي :-

فعلى عكس ما تم تصديره على مدى الشهور السابقة بأن القرارات ستتضمن إعادة هيكلة جذرية للنظام الضريبي بما يحقق العدالة الاجتماعية إلا أن القرارات اقتصرت على مجرد زيادات ضريبية وإعادة هيكلة وتوزيع النسب ولا أكثر، أو كما وصفها البيان الصحفي الصادر عن مجلس الوزراء[54] بأنها تيسيرات ضريبية في أغلبها ولا تتعرض لمحدودي الدخل.

وهذا على عكس ما تم الترويج له - على مدى شهور - عن أن سياسات وإجراءات البرنامج الوطني ستتعامل بشكل جذري مع ما يعترى النظام الضريبي المصري من إشكاليات تؤسس لظلم اجتماعي بين .

فانشغلت الحكومة المصرية بإعادة تسويق نفس السياسات الضريبية للعهد السابق تحت شعار مخالف لها تماما لا يمكن تنفيذه بالحديث مطولا عن العدالة الاجتماعية بقدر ما يتطلب إرادة سياسية لاتخاذ إجراءات جذرية لتحقيقه ، يأتي على رأس تلك الإجراءات البدء في بناء قاعدة معلوماتية كاملة ودقيقة لضبط وحصر مجتمع الممولين يعتمد عليها الجهاز الضريبي في توفير المعرفة الجيدة بالنشاط الإقتصادى وبدخول الفئات الاجتماعية مبنية على أسس ومعايير عميقة تراعى البعد الاجتماعي والاقتصادي وخصوصية وتركيب الوضع الإقتصادى في مصر .وأيضا في تعديل منظومة التحصيل الضريبي بالشكل الذي يجعلها أكثر فعالية ونزاهة وحزما حيث تعاني من معدلات تهرب تراوحت بين 10 و 20 مليار جنيه في العام بالإضافة إلى تكلفتها المرتفعة.

ثانيا: إعادة توجيه دعم المواد البترولية (كروت ذكية .. معلومات غائبة ..منظومة إدارة غبية) : -

إن التحول من سياسة الدعم العام الى الدعم الموجه يتطلب خطط طويلة المدى ومرحلية تقوم عليها

54 بيان مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 9-12-2012.

دولة مؤسساتية قوية على المستوى القطاعي والنوعي والإقليمي تملك قواعد معلوماتية منضبطة وشاملة تصمم على أساسها منظومة توجيه الدعم ،و يحدد من خلالها معايير معلنة وواضحة لمواصفات المستحقين وعملية إدارتها ومتابعة وتقييم مدى فعاليتها ، وهو ما نستطيع أن نجزم بعدم توافره في الوقت الحالي ،حيث يأتي إقرار سياسات مراجعة وإعادة توجيه دعم الطاقة بشكل عاجل في إطار خطة تقشفية شاملة ستبدأ الحكومة في تنفيذها كاشتراط مبدئي لحصول مصر على القسط الأول من قرض صندوق النقد الدولي [55] ،وانصب اهتمام الحكومة على بناء منظومة توزيع موجه للطاقة المدعومة ، تتلخص أهم آليات تنفيذها عن طريق كوبونات أو بطاقات ذكية يتم توزيعها على مستحقي الدعم للحصول على اسطوانات البوتاجاز وأنواع الوقود الأخرى منذ منتصف أكتوبر[56] ، ثم تراجع في تصريح آخر عن تطبيق نظام الكوبونات لاسطوانات البوتاجاز ليطبق نظام مماثل ترك فيه لكل محافظة تحديد حصة كل أسرة من أنابيب البوتاجاز طبقا للوضع الإقتصادى هناك ليتم توزيعها بالبطاقات التموينية ،وذكر أنه جرى تطبيق هذا النظام بنجاح فى 6 أو 7 محافظات بشكل جزئي[57] . أما ما يتعلق بالبنزين فسوف يتم تطبيق رفع الأسعار لبنزين 80و 90و 92 اعتبارا من أول ابريل القادم بعد إتمام كافة الترتيبات الفنية والمالية والاقتصادية وتجهيز محطات الخدمة على مستوى محافظات الجمهورية بأجهزة الكترونية للتعامل مع الكارت الذكي الذي سيحصل عليه أصحاب المركبات بعد التجديد السنوي للرخص .[58] .

فنجد أن مجمل التصريحات الحكومية إلى جانب تضاربها وتراجعها وارتباكها في أحيان كثيرة ، إلا أنها اقتصرت أيضا على **الجانب اللوجيستى** من تنفيذ المنظومة وكأنها هي العائق الوحيد أمام سياسات توجيه الدعم ، ولم تجيب تلك التصريحات عن التساؤلات الأوسع حول المعلومات والمعايير التي تم الاعتماد عليها في تصميم وتنفيذ تلك المنظومة ،فنجد –على سبيل المثال - أن خطة إعادة توجيه دعم البوتاجاز اعتمدت على سلطات تقديرية واسعة للمجالس التنفيذية للمحافظات في تحديد حصة كل أسرة من أنابيب البوتاجاز طبقا للوضع الإقتصادى ، وأشار بأن الخطط نجحت بالفعل في عدد من المحافظات مما يطرح التساؤل بقوة حول المعايير والمعلومات التي اعتمدت عليها المحافظات فى تحديد مخصصاتها ومعدلات استهلاك المواطنين بها ،وأيضا حول معايير رئيس الوزراء نفسه التي اعتمد عليها لتحديد مدى نجاح تلك الخطط

55 الشروق، 4-9-2012، العدد 1312، صـ 3.
56 التحرير، 11-9-2012، العدد 1312، صـ 3.
57 المصرى اليوم، 20-11-2012 ، العدد 3082، صـ 1.
58 تصريح لوزير البترول، جريدة الجمهورية، 4-12-2012، صـ 8.

وإمكانيات تعميمها ، وفى المقابل تغطية صحفية تؤكد أن تكلفة استخراج البطاقات الذكية لدعم محدودي الدخل تصل إلى 1500 جنيه ،وتسرد ترسانة الإجراءات والمتطلبات التي يجب أن يوفيها المواطن للحصول عليها دون معرفة المعايير التي تم الاحتكام إليها لتحديد تلك المتطلبات ، منها على سبيل المثال اشتراط إدارة التموين تقديم شهادة مفردات مرتب إذا كان موظفا بحيث لا يقل راتبه عن 150 جنيه ولا يزيد عن 1500 جنيه[59] ، فإلى أي معيار تم الاحتكام إلى أن مستحق الدعم هو من لا يتعدى راتبه الـ 1500 جنيه ؟، وما هي حسابات التكلفة والقيمة الاجتماعية والاقتصادية التي اعتمدت عليها الحكومة في تحديد شروط وإجراءات وشكل تنفيذ منظومة البطاقة الذكية؟

في ظل دولة شديدة المركزية أضعفت وهمشت بشكل كبير مؤسساتها القطاعية والنوعية والإقليمية **,** ومنظومة إنتاج معلومات غير دقيقة وبنية تكنولوجية متواضعة ، وبالمتابعة للتصريحات والإجراءات الحكومية حول استراتيجيات وآليات تلك الخطة يجب أن نطرح تساؤلات عدة حول مدى عدالة آلية ومنظومة تنفيذها من جانب، و حسابات آثارها وتوابعها ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها من جانب أخر **.**

فما يجب أن يعلن ليس مجرد وجود منظومة وأنها ناجحة، وإنما ما هي تلك المنظومة وكيفية تصميمها ؟ وما هي الدراسات والمعلومات والبيانات التي اعتمد عليها في تحديد اجراءاتها وضوابطها وقواعدها؟ ، وما هي مجريات التنفيذ التجريبي ونتائجه ؟ التي تم تقديمها في صورة مذكرات مقدمة من وزارة التموين والتجارة ،البترول والثروة المعدنية ،الدولة للتنمية المحلية ،وتم الاعتماد عليها كمصدر من المصادر التى تم الاطلاع عليها عند إصدار قرار مجلس الوزراء بتحديد أسعار البوتاجاز الجديدة [60]، ولم يتم إتاحتها بشكل كامل وواضح للرأي العام، لينحصر الحق في المعرفة - وفقط - على معرفة أن هناك خطط **..**وأنها قد نجحت **!!**

59 جريدة الاقتصادية، 2-12-2012، العدد 281، صـ 13.
60 قرارا رقم 1256لسنة 2012، الجريدة الرسمية، العدد 48 مكرر(ب) بتاريخ 2-12-2012.

ثالثا: مغالطة الرفع الجزئي لدعم الطاقة الكهربائية ، إنذار حول سياسات شفافية الدولة فى إدارة واستثمار الموارد الطبيعية :-

بالرغم من التأكيدات الحكومية على أن تحرير سعر الغاز الطبيعي ستشمل الغاز المستخدم فى الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة ،والمستخدم في إنتاج الطاقة الكهربائية ولكن بما لا يؤثر على فواتير استهلاك المواطنين للكهرباء من خلال معالجة مع شركة الكهرباء تتحمل فيها الخزانة العامة الفرق[61]، فقد اعتمد مجلس الوزراء في الثاني من ديسمبر قرارا برفع تعريفة استهلاك الكهرباء على كافة الفئات المستهلكة[62] بما فيها فئة الاستهلاك المنزلي مستثنيا – فقط- الشريحة الأولى منها التي لا يتعدى استهلاكها إل 50 كيلو وات ، وعقب خبراء في مجال الطاقة واصفين استثناء القرار للشريحة الأولى بأنه بعيد عن الواقع حيث أنه لا يوجد مستهلكون ما زالوا يندرجون تحت تلك الشريحة ومما دعي أيضا المتحدث باسم ائتلاف العاملين بالكهرباء إلى اتهام ذلك القرار بالغباء السياسي ، ففي مقابل تحميل المواطن أعباء جديدة فلم تحرك وزارة الكهرباء ساكنا تجاه مديونياتها لدى الجهات السيادية التي بلغت 17 مليار جنيه وتقع وزارة الدفاع على رأس تلك الجهات التي بلغت مديونيتها 800 مليون جنيه[63] . بالإضافة إلى ما صرح به مصدر مسئول بوزارة الكهرباء عن مدى الأضرار التي لحقت بمحطات التوليد منذ توقيع اتفاقيات تصدير الغاز لتركيا والأردن وأسبانيا وإسرائيل , حيث تركز تشغيل المحطات باستخدام المازوت وهو المسموح باستخدامه فقط كوقود إحتياطى ،مما أدى إلى وقوع أضرار جسيمة ببنية المحطات والحاجة لشراء مواد إضافية للمازوت لتحسين عملية الحريق وارتفاع تكلفة أعمال الصيانة ،وارتفاع نسبة التلوث من إنبعاثات حريق الغاز ، والذى يكلف الدولة مليارات الجنيهات سنويا . وهو ما أكده أيضا المهندس سعد بلبع وزير الكهرباء بأن تشغيل محطات الكهرباء بالمازوت أثر على كفاءتها مما تسبب فى ارتفاع معدلات الأعطال .[64] وتتضح المفارقة بشكل أكبر حينما نجد أن استمرار تصدير الغاز هو شرط أساسى لحصول مصر على قرض صندوق النقد [65] . وحينما نجد أن

61 حوار مع وزير المالية ، جريدة الحرية والعدالة ،العدد 383 بتاريخ 13-11-2012 ، صـ 7.
62 تم نشر قيمة التعريفة الجديدة لبيع الطاقة الكهربية على موقع جهاز تنظيم مرفق الكهرباء بتاريخ 4-12-2012
http://www.egyptera.com/ar/a-Bill_Tariffs.htm
63 جريدة الوطن، 5-12-2012، العدد 220، صـ 12.
64 جريدة الاقتصادية، 2-12-2012، العدد 281، صـ 21.
65 جريدة الاقتصادية، 2-12-2012، العدد 281، صـ 21

من أهم المنافذ الثلاثة الاساسية التى سيتم ضخ جزء من قيمة القرض فيها هو مجال دعم البنية التحتية متضمنا استيراد محطات توليد كهرباء جديدة [66] .

إن ما سبق يطرح تساؤلا حول ما إذا كانت المشكلة تكمن حقا في عبء إنفاق الدولة على دعم الغاز ، أم في سياسات الدولة المتعلقة بترشيد إدارة الموارد الطبيعية وتحديد أولويات الاستهلاك الداخلي في مقابل خيارات التصدير للخارج ؟ ، وحتى مع اتخاذ قرار التصدير فلم يكن قرارا عادلا يتحرى تحقيق الصالح الداخلي ،فإذا كان تصدير الغاز شر لابد منه فلماذا لم يتم اتخاذ قرار بيعه بالسعر العالمي بدلا من بيعه بربع القيمة في الوقت الذي تقوم فيه بتحرير سعر بيعه في الداخل فحتى الآن يصدر بـ 1.5دولار في حين أن سعره العالمي يتراوح ما بين 6 إلى 8 دولارات ،في حين ما إذا تم اتخاذ قرار بيع الغاز بالسعر العالمي سوف يزيد العائد الحالي بنسبة 400% [67]؟؟

وما سبق يؤكد على أهمية التزام الدولة بالشفافية الكاملة فيما يتعلق بسياسات إدارة واستثمار الموارد الطبيعية بشكل عام ، وأن تلتزم الجهات المسئولة بالإفصاح الدوري عن أنواع الصناعات الاستخراجية وحجم مساهمة كل منها في الاقتصاد القومي ، والأطراف الرئيسية في تلك الصناعة سواء كانت شركات محلية أو دولية أو شركات وطنية مملوكة للدولة ،وأنواع وشروط التعاقدات التي تبرمها الحكومة مع الشركات في ذلك المجال ؟، وقيم المدفوعات المادية في النفط والغاز والتعدين .

66 جريدة الاقتصادية، 2-12-2012، العدد 281، صـ 12.
67 أسامة عبد الخالق خبير اقتصادى،تصريح لجريدة العالم اليوم، 15-10-2012، صـ 3.

استخلاص (نتائج)

- **تعانى** الحكومة من حالة إفصاح معلوماتي أجوف ومتناقض في أحيان ومتراجع في أحيان أخرى مما يؤدى إلى حالة تشوش لدى المواطنين والمتابعين المهتمين بمجال تحليل وتقييم السياسات العامة ، فهي لا تقدم المعلومات إلا في سياق تبريري لاحق لقرارات وسياسات إما غير معلنة أو غير واضحة تم اتخاذها بالفعل للتأكيد على أن ما تم اتخاذه هو الحل الوحيد والممكن ولا بديل له، في مقابل الحاجة إلى تقديمها في سياق تشاركي سابق منفتح لدعم ومشاركة الدوائر الأوسع المهتمة بصنع السياسات العامة لطرح رؤى وسياسات متنوعة تساعد فى رسم واختيار السياسات الأفضل والممكنة للتعامل مع الأزمة التي تصوغها المعلومات المقدمة .
- **من جانب آخر** أهملت الحكومة المصرية تقديم المعرفة الكاملة التي في ضوئها وعلى أساسها يتم اتخاذ حزمة سياسات وإجراءات محددة ، فقد ظل البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للحكومة بصفته الخطة والإطار التي وضعته الحكومة بعد دراسات ومشاورات ومحدد فيه كافة ما سيتم اتخاذه من إجراءات وسياسات سواء على المدى القصير أو المتوسط والبعيد حبيس الغرف المغلقة لا يصرح إلا باسمه أو بالإشارة إليه عند تبرير اى من الإجراءات والسياسات المتخذة ،فكانت الإجابة المعتمدة لكافة مسئولي الحكومة عند مواجهتهم بالتحفظ على نوعية السياسات التي يلزم بها صندوق النقد الحكومات المقترضة هو التأكيد على أن المفاوضات تتم على أساس برنامج وطني مصري مستقل, تصادف اتفاق خطط البرنامج وسياساته مع ما يراه صندوق النقد الدولي !! .لتعسف الحوار حول ما إذا كان البرنامج هو برنامج وطني أم برنامج خارجي ،بدلا من أن يكون الحوار والنقد الأساسي حول إعلان ومناقشة البرنامج كاملا ليكون-وفقط- حول احد إجراءاته المتمثلة في إتمام اتفاقية قرض صندوق النقد ، لتخلق بذلك نوع من أنواع الحوار الأعمى ينقاد للأطراف التي استطاع تحسسها من جسد كامل لا يستطيع التعرف عليه .
- **بالإضافة إلى** ذلك فقد اعتمدت الحكومة في خطابها الموجه للرأي العام فيما يتعلق بمفاوضات قرض صندوق النقد على آلية خلط الأوراق والمغالطات المعرفية المتعلقة بالأوضاع والحقائق الاقتصادية في تبريرها وتسويقها لما تتخذه من قرارات سياسية ، فاستخدمت فزاعة التصنيف الائتماني المهدد

ومزايا الاقتراض الخارجي الوهمية بالمقارنة بالاقتراض الداخلي والنفي الدائم لمشروطية الصندوق وتدخله في السياسات الاقتصادية الوطنية لتسويغ سياسة الاقتراض كتوجه عام للدولة وكسب الدعم المجتمعي لها ، وفيما يتعلق بسياسات البرنامج الاقتصادي والاجتماعي فقد دأبت مرارا على التأكيد أنه ليس في الإمكان أبدع مما تقوم به في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية برغم كافة البدائل التي طرحها مجتمع الخبراء والأكاديميين ، فضلا عن إصرارها على تصدير سياساته السطحية والمرتبكة والتي لا تختلف عن سياسات العهد البائد على أنها أول طريق التغيير الاقتصادي الجذري لتحقيق العدالة الاجتماعية التي أنشدتها ثورة يناير .

- **تصر** الحكومة المصرية على أن تنحصر سياسات إعادة توجيه الدعم من خلال منظومة توزيع عيني في ظل قاعدة معلوماتية فقيرة ومرتبكة ومعايير غائبة وضوابط ضعيفة ومؤسسات تنفيذية شديدة المركزية والبيروقراطية تشكك في مدى عدالة تلك المنظومة في تحقيق توجيه فعال للدعم كي يصل لمستحقيه الفعليين.
- **من خلال** رصد الخطاب الرسمي حول السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتوصيف الوضع الراهن فقد لوحظ التخبط والتضارب بين المؤسسات المختلفة منها على سبيل المثال التخبط بين مؤسسة الرئاسة ورئاسة الوزراء في قرارات الزيادات الضريبية الأخيرة . مما يطرح تساؤل عن آليات التنسيق المشترك بين الجانبين وأثرها على حالة البلبلة المعلوماتية وإثارة حفيظة وتشكك الرأي العام الدائم حول ما يعلن من حقيقة البيانات والمعلومات والقرارات المتعلقة بالوضع الاقتصادي والمالي للبلاد .

التوصيات

- **على الحكومة المصرية** الالتزام بأقصى درجات الشفافية والإفصاح فيما يتعلق بإدارة واستثمار الموارد الطبيعية ، وعلى مجتمع السياسات العامة المعنى بتعزيز شفافية ورشاده السياسات الاقتصادية الضغط من أجل إلزام الحكومة المصرية بالانضمام لمبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية[68] والتي تلزم الجهات المسئولة بالإفصاح الدوري عن أنواع الصناعات الاستخراجية وحجم مساهمة كل منها في الاقتصاد القومي ، والأطراف الرئيسية في تلك الصناعة سواء شركات محلية أو دولية أو شركات وطنية مملوكة للدولة ،وأنواع وشروط التعاقدات التي تبرمها الحكومة مع الشركات في ذلك المجال ، وقيم المدفوعات المادية في النفط والغاز والتعدين .
- **يعتبر** تطبيق معايير الشفافية و الإدارة الرشيدة لحسابات الصناديق الخاصة وما لها من أثر في تفعيل رقابة مموليها وتمكينهم من المشاركة في إدارة مواردها بشكل أكثر فعالية ورشاد , أحد أهم إجراءات رفع العبء عن الموازنة العامة للدولة وليس ضم أموالها لحساب الخزانة الموحد . لذا يجب أن تتخذ الدولة كافة الإجراءات اللازمة لحصر وإعلان عدد الصناديق الخاصة وميزانياتها ومصادر تمويلها ومصارفها وضمان حق ممولي تلك الصناديق بالاطلاع على موازناتها وحساباتها الختامية بشكل دوري .
- **على الحكومة المصرية** الالتزام بالإفصاح التفصيلي عن نتائج المراحل التجريبية لآليات إعادة توجيه الدعم -سواء للمواد البترولية أو السلع التموينية- وما تم الاعتماد عليه من معايير وقواعد بيانات، وما هي الآليات الضامنة لعدالة وفعالية تلك المنظومة وتحقيقها للهدف المنشود ؟ .
- **يتعين** على مسئولي المجموعة الاقتصادية بالحكومة المصرية ومؤسسة الرئاسة تحرى آليات للإفصاح المعلوماتى والمعرفي للسياسات والإجراءات الاقتصادية مبنى على تنسيق منظم و مشترك بين كافة أطرافها بما يضمن دقة وانضباط الخطاب الرسمي ، إلى جانب تحديد ضوابط واضحة للمعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للبلاد بحيث تكون معلومات كاملة وموضوعية وصحيحة المرجع ، مما يساهم على المدى البعيد في إعادة بناء ثقة المواطن المصري في مضمون الخطاب الحكومي بصفة عامة.

---

68 هى معيار عالمى لضمان شفافية عائدات صناعة النفط والغاز والتعدين ترتكز على آلية كشف الشركات عن المدفوعات التى تقدمها للحكومات وكشف الحكومات عن العائدات التى تتلقاها من الشركات ،وتأسيس جهة مستقلة للمقارنة مؤلفة من عدد من أصحاب المصالح والأطراف المعنية .
لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الرابط التالى: www.eitransparency.org

- **علـى الدولـة** إعـادة بنـاء وضـبط قاعـدة معلوماتيـة شـاملة للمجتمـع الضـريبي فـي مصـر بكـافـة فئـاته وأنشـطته الاقتصـادية المختلفـة بالتعـاون مـع اتحـادات الغـرف التجاريـة والصـناعات المصـرية والبنـوك وجمعيات المستثمرين ، كخطوة أولى وهامة لسياسـات حقيقيـة وفعّالـة لإعـادة هيكلـة النظـام الضـريبي فى مصر.
- **على الدولة** أن تـدعم حـق المـواطنين فـي إنشـاء جمعيـات واتحـادات إقليميـة ونوعيـة لـدافعي الضـرائب يستطيع المواطن من خلالها المشاركة في الاطلاع والرقابة على الإنفاق العام[69] وأن يكون طرفا ممثلا في الحوار الوطني حول إعادة صياغة فلسفة ضريبية أكثر عدالة .

69 رضا عيسى ، العدالة الضريبية ، دراسة صادرة عن المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،2010.